

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح رئيس الحكومة
المديرية العامة للتوظيف العمومية

الجزائر في 11 سبتمبر 2003

الرقم 04 / ك خ / م ع و ع / 2003

السيدات والسادة أعضاء الحكومة السيدة والسادة الولاة السادة مسؤولو شركات تسيير المساهمات

الموضوع: العمال المُسرحون عن العمل الذين تحصلوا على قرارات قضائية لصالحهم.

لقد عكف من جديد، لقاء الثنائية المنعقد بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين يومي 4 و5 سبتمبر، 2003 على ملف العمال المسرحين الذي تحصلوا على قرارات قضائية لصالحهم. إن استمرار طرح هذا الملف المعاود على مرّ السنين، هو بمثابة وضعية لا يمكن قبولها:

- لأنها تنال من مصداقية الحكومة التي تلتزم، من سنة الى سنة، بحلّ هذا المشكل طبقا للقانون،

- لأنها تشكل عائقا أمام قرارات العدالة، وهذا فعل يعاقب عليه قانون العقوبات المُعدّل سنة 2001،

- لأنها تبدو إهمالاً للمرونة التي أتاحتها القانون، بخصوص علاقات العمل، للمؤسسات التي لها إمكانية إعادة دمج المعنيين أو دفع تعويضات لهم، لأنها تشكل،

في الأخير، عاملاً يثقل أعباء المستخدمين المدعويين، في أعقاب التأخرات المتراكمة، لدفع الأجر بالنسبة لفترات تصل حتّى إلى سنوات.

تلكم هي الأسباب التي تجعلني أحرص كل الحرص على تذكير السيدات والسادة المعنيين بهذه التعليمات، بأن الجزائر هي دولة قانون لا يمكن لأحد أن يضع فيها نفسه لافوق القانون ولا حتى الاعتراض على تنفيذ قرارات العدالة. فقرار العدالة يمكن أن يكون محل استئناف لكن الاستئناف غير موقف لتنفيذه .

وفي هذا الإطار يشرّفي :

1 - أن أطلب من السيدات والسادة أعضاء الحكومة وكذا من السيدة والسادة الولاية، السهر على أن تقوم الإدارات المركزية والمحلية الموضوعة تحت وصايتهم، على الفور، بإعادة دمج العمال الذين سرّحتهم والذين حكمت العدالة لصالحهم بخصوص إعادتهم الى عملهم. إن عملية إعادة الدمج هذه يجب أن تتم دون تأخير على الرغم من احتمال رفع أي استئناف الذي يمكن أن يكون موقفاً للتنفيذ،

2 - أن أطلب من السيدات والسادة أعضاء الحكومة وكذا من السيدة والسادة الولاية، السهر على أن تقوم المؤسسات العمومية الاقتصادية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذا المؤسسات غير المستقلة التابعة لوصايتها، بإعادة دمج كل عامل قد تكون سرّحته من عمله، تحسّل على قرار قضائي لصالحه أو تقوم بدفع تعويضات له، طبقاً للقانون،

3 - أطلب من السادة مسؤولي شركات تسيير المساهمات، أن يسهروا إما على إعادة الدمج الفوري لكل عامل سرّحته عن العمل مؤسسة تابعة لمحافظةها، تحصّل على قرار قضائي لصالحه، أو دفع تعويضات له، طبقاً للقانون.

وسيتّم تنصيب خلية متابعة على مستوى ديواني حول هذا الموضوع، وهذه الخلية مستعدّة لتزويدكم بقوائم العمال المعنيين وتنتظر منكم، بالمقابل، موافاتها بعروض حال دقيقة عن تنفيذ هذه التعلّمة التي لا يمكن، من الآن فصاعداً، قبول أي تأخير بشأن تطبيقها.

رئيس الحكومة

أحمد أويحي